

التنمية الصحية المستدامة

Sustainable health development

إكرام بلباي *

مخبر حقوق الإنسان والحريات العامة

جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم، الجزائر

ikram.belbey@univ-mosta.dz

- تاريخ الإرسال: 2022/03/12 - تاريخ القبول: 2022/04/28 - تاريخ النشر: 2022/05/11

الملخص: تهدف هذه الورقة البحثية إلى معرفة أهمية التنمية الصحية المستدامة، من خلال التطرق إلى المفاهيم العامة والمؤشرات التي تقوم عليها هذه الأخيرة، وكذا سبل تعزيزها. وخلصت الدراسة إلى أن الصحة تعتبر أحد روافد التنمية الشاملة والمستدامة، فعدم التحكم في الخدمات الصحية وسياساتها، ينعكس على صحة الإنسان، المجتمع، والبيئة. وبالتالي، هناك علاقة ترابط وتكامل بين المفهومين، حيث تعتبر الصحة من أساسيات تحقيق التنمية المستدامة، كونها تربط بين ركائزها الثلاث، البيئية والاجتماعية والاقتصادية .

الكلمات المفتاحية: الصحة؛ تنمية مستدامة؛ خطة التنمية لعام 2030؛ مؤشرات؛ تنمية صحية مستدامة.

Abstract: This research paper aims to know the importance of sustainable health development, by addressing the general concepts and indicators on which the latter is based, as well as ways to enhance them. The study concluded that health is one of the tributaries of comprehensive and sustainable development, as the lack of control over health services and their policies is reflected in human health, society, and the environment. Thus, there is a correlation and complementarity between the two concepts, where health is considered one of the basics of achieving sustainable development, as it links between its three pillars, environmental, social and economic.

Keywords: the health; Sustainable development; 2030 Development Agenda; indications; sustainable healthy development.

* المؤلف المرسل: إكرام بلباي.

مقدمة:

غني عن البيان أن الحق في الصحة يعد أحد حقوق الإنسان الأساسية التي استقرت في المواثيق الدولية والداستاتير والتشريعات الوطنية منذ نشأة منظمة الصحة العالمية، حيث جاء في دستورها: "التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه، هو أحد الحقوق الأساسية لكل إنسان، دون تمييز بسبب العنصر أو الدين أو العقيدة السياسية أو الحالة الاقتصادية والاجتماعية". وقد عرف دستور المنظمة الصحة بأنها: "حالة من اكتمال السلامة بدنيا وعقليا واجتماعيا لا مجرد انعدام المرض أو العجز"¹.

هذا، وتتصدر قضية الصحة الأجندة الدولية لحقوق الإنسان، الأمن القومي، والسياسات الخارجية، مما أعطى الدول والمجتمع الدولي فرصة عظيمة وتحد جديدا، حيث أضاف التركيز العالمي للاهتمام بالصحة، على خفض الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية ووجود هيئات جديدة في مجال الصحة ومنظمات جديدة للتمويل².

ومن أجل بلوغ مراحل متقدمة في مجال التنمية الصحية، لا بد من استراتيجية محكمة تكون رؤيتها بعيدة المدى تركز أساسا على المقومات العلمية، حيث يمكن الاعتماد بالدرجة الأولى على البحوث العلمية ذات الاختصاص الصحي خاصة وأن الدور الرئيسي لهذه الأخيرة في تنشيط النمو الاقتصادي الوطني أصبح الآن غنيا عن البيان، فالبحوث الصحية تدعم النظم الصحية في تقديم رعاية صحية للناس ذات مستوى أفضل وأكثر عدالة وإنصافا. ووسائلها إلى تحقيق ذلك، التعرف على التحديات وتقديم أفضل الحلول ورصد كيفية أداء النظم الصحية لمهامها، وإنتاج معارف جديدة من أجل تطوير تكنولوجيات أفضل وأساليب أكثر تقدما لخدمة الصحة وتنميتها.

¹ تأكيداً للحق في الصحة، توالى المواثيق الدولية العالمية والإقليمية المتعلقة بحقوق الإنسان بالنص على هذا الحق وتأكيدا على ضرورة أن يتمتع به كل إنسان دون أي تمييز بالنظر إلى أهمية هذا الحق، إلى درجة أن دستور منظمة الصحة العالمية ربط بين صحة جميع الشعوب وبين بلوغ السلم والأمن الدوليين. وقد جاء في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان المعتمد سنة 1948 أنه: " لكل شخص حق في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة والرفاهية له ولأسرته، وخاصة على صعيد المأكل والملبس والعناية الطبية"...

وفي سنة 1966، تم اعتماد نصين هامين يتعلقان بحقوق الإنسان، هما العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد جاء في المادة 12 من العهد الدولي الأخير ما يلي: " تقرر الدول الأطراف في هذا العهد بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى من الصحة الجسمية والعقلية يمكن بلوغه". نصت على الحق في الصحة أيضا مواثيق دولية أخرى، مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل. كما تم التأكيد على الحق في الصحة في مواثيق إقليمية مثل الميثاق الاجتماعي الأوروبي لسنة 1961، والميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب لسنة 1981، والبروتوكول الإضافي للاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان لسنة 1988 المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. أنظر: العربي بوكعبان، علاقة الحق في الصحة مع الحق في الماء والحق في البيئة - دراسة في المواثيق الدولية والتشريع الجزائري، مجلة القانون العام الجزائري والمقارن، المجلد 7، العدد 1، جوان 2021، ص 107.

² محفوظ عرابي، إرساء دعائم التنمية الصحية المستدامة في الجزائر من أجل تحسين ظروف المعيشة وتحقيق رفاهية المجتمع، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، المجلد 3، العدد 2، 2020، ص 3.

وضمن هذا الإطار، أكدت منظمة الصحة العالمية، مرة بعد أخرى، أن سائر السياسات الصحية الوطنية والدولية ينبغي أن تركز على بيانات علمية صحيحة. هذا وقد شهدت الفترة الممتدة من مطلع القرن التاسع عشر إلى منتصف القرن العشرين تقدماً كبيراً في مجال العلوم الطبية في الدول المتقدمة، نتيجة لتلك التطورات الحاصلة في جميع المجالات الأخرى، خاصة التكنولوجيا منها. وكان لهذا الارتقاء أثره الإيجابي في تأسيس التنظيمات الصحية الحديثة، وطب القرن العشرين على وجه التحديد، ويتضح هذا من خلال تطبيق نتائج البحوث والدراسات العلمية التي أتاحت الفرص أمام الأطباء والجراحين للاكتشافات ومضاعفة تجاربهم في مجال الوقاية ومعالجة الأمراض باستخدام الأساليب والوسائل التكنولوجية المتاحة³.

أهمية وأهداف الدراسة:

- تحديد مدلول كل من الصحة، التنمية، والتنمية الصحية المستدامة.
- تحديد العلاقة بين الصحة والتنمية المستدامة.
- التعرف على أهم العوائق والتحديات التي تواجه التنمية الصحية المستدامة.
- مستقبل التنمية الصحية المستدامة في ظل التغيرات الصحية والتنمية الراهنة.

إشكالية الدراسة:

لغرض دراسة الموضوع نطرح الإشكالية التالية: ما مدلول الصحة؟ وما علاقتها بالتنمية المستدامة في ظل الأزمات الصحية العالمية، وكذا الظروف المحيطة بالقطاع الصحي؟ أي عوائق تواجه التنمية الصحية المستدامة، وما مستقبل هذه الأخيرة؟

من أجل الإجابة على الإشكالية السابقة، نعتمد على المنهج التحليلي وفق محاور كالاتي:

1- المحور الأول: الإطار العام للصحة والتنمية المستدامة

من أجل تحديد الإطار العام للصحة والتنمية المستدامة، لا بد من تحديد المصطلحات (أولاً)، والتعرف على المؤشرات التي تقاس على أساسها التنمية الصحية المستدامة (ثانياً)

³ جفال عبد الحميد وسبيدي دريس عمار، التنمية الصحية وعلاقتها بالتنمية البشرية، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2015. ص 9-11.

1.1 - أولاً: تحديد المصطلحات:

قبل التفصيل في موضوع التنمية الصحية المستدامة، لا بد من تحديد المفاهيم المكونة له كالآتي:

1.1.1- الصحة:

إن مفهوم الصحة سواء كان بناءاً أو تركيباً يتغير معناه بشكل كبير من مجتمع لمجتمع ومن ثقافة لأخرى، أو من فترة زمنية تاريخية ماضية لأخرى. فمن يشعر بالصحة في مجتمع معين في ظروف معينة، قد لا يكون كذلك في مجتمع آخر. وما يمكن اعتباره على أنه صحي في الوقت الماضي لا يمكن أن يقوم بقياسه وفق هذا المعنى في الوقت الراهن؛ فالقضية فيها اختلاف ثقافي بين المجتمعات، أو حتى في المجتمع الواحد. فالصحة هي أكبر من كونها حالة فيسيولوجية وعاطفية، فهي مفهوم استحدثه الإنسان في المجتمعات المتعددة؛ وذلك للتعبير عن حالة الشعور بالحالة الجيدة، هذا ويمكن تحديد مفهوم الصحة على النحو التالي:

الصحة العامة هي علم وفن يهدف إلى تعزيز صحة الأفراد من الناحية النفسية، البدنية، وكذا الاجتماعية، من خلال تدابير انتقائية التي تتمتع بـ:

- العدالة بين الأشخاص؛
- فعالية وجودة في الخدمات الصحية المقدمة؛
- أن يكون التمويل الصحي بما يلبي ويغطي احتياجات الأفراد.

والصحة من المفاهيم المطاطية الديناميكية التي لا يمكن التحكم في معناها أو تقديم تعريف شامل لها، ذلك نتيجة ارتباطها بالعديد من العوامل وبهذا تعددت معانيها.

عرفها بركنز بأنها حالة التوازن بين وظائف الجسم، وأن هذا التوازن ينتج من تكيف الجسم للعوامل الضارة التي يتعرض لها بصفة مستمرة. كما أكد على أن تكيف الجسم للعوامل الضارة هو عملية إيجابية تقوم بها قوى الجسم المختلفة للمحافظة على التوازن (الصحة).

وتعرف الصحة في دستور منظمة الصحة العالمية بأنها "حالة اكتمال السلامة بدنياً، عقلياً، ومهنياً واجتماعياً، وليس مجرد انعدام المرض والعجز، وأن الصحة حق أساسي من حقوق الإنسان وهدف اجتماعي عالمي النطاق، وأنها أمر أساسي لتلبية الاحتياجات الأساسية للإنسان."

وقد يجد الباحث تعاريف أخرى للصحة مغايرة ومختلفة عن التعاريف التي تم تقديمها، لكن على العموم الصحة إضافة لكونها الخلو من المرض، هي قدرة الجسم على مواجهة العوامل التي قد تؤثر أو تعيق عملية أدائه لوظائفه.

فالصحة حق أساسي من حقوق الإنسان، حيث يحق لكل إنسان التمتع بمستوى صحي أعلى وهذا ما تسعى إليه مختلف المنظمات الحقوقية والدول من خلال صياغتها لسياساتها الصحية، كما لم تعهد هذه العملية -صياغة السياسات الصحية- شأنًا داخليًا يخص الدول فقط، وإنما تتدخل فيه أطراف وفواعل خارجية بحكم ارتباطها بقضية عالمية وهي الحق في الصحة.

جرى العرف على أن الصحة تدخل في دائرة الشؤون الخاصة لا العامة، فكانت الصحة تفهم على أنها عدم وجود مرض، فقد نشأ الحق في الصحة والضمان الصحي خارج المنظومة الفكرية الأولى لحقوق الإنسان قادمًا من الأوساط النقابية والمهنية التي بدأت تطور برامج مطلوبة تتناول ما تسميه اليوم بحق الصحة. وبهذا بدأ ينظر إلى الصحة كقضية اجتماعية لا تخص كل فرد على حدى، حيث زكت العديد من القوانين والاتفاقيات الدولية هذا الحق واعتبرته أساسيا لا بد من أن تصونه مختلف السياسات الصحية والأطر التشريعية والقانونية المعبرة عنها.

على سبيل المثال نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 من خلال المادة 25⁴. إضافة إلى العديد من الاتفاقيات الدولية كاتفاقية الغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة سيداو لعام 1979 من خلال المواد 10، 12، و14، وكذا اتفاقية حقوق الطفل لعام 1989 من خلال المادتين 23، و24.

2.1.1- التنمية والتنمية المستدامة:

يعني مصطلح التنمية من الناحية اللغوية "النماء" أي الازدياد التدريجي، يقال نما المال ونما الزرع نما أي تراكم وكثر، ويستخدم اصطلاح التنمية عادة بمعنى الزيادة في المستويات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

كما أن هناك العديد من المعاني اللغوية التي تلتقي أو تتداخل أو تستوي مع مفهوم التنمية، ومن هذه المفاهيم التقدم، والتطور، والتحديث وربما التصنيع، ومرد ذلك إلى أن الدول التي حققت الدرجة العليا في التنمية هي الدول المتقدمة والمتطورة والحديثة والصناعية. وقد درج الوضع في بعض الدول العربية على إثثار الإنماء على لفظ التنمية على اعتبار أن الإنماء يعبر على الاتجاه القسدي في التنمية بينما ينسحب لفظ التنمية على العملية ذاتها، ويرى البعض أن كلا اللفظين لا يعبر على الواقع المقصود في

⁴تنص المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على: "لكل شخص الحق في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة والرفاه له ولأسرته خاصة على صعيد المأكل والملبس والعناية الطبية، وصعيد الخدمات الاجتماعية الضرورية..."

الدول النامية حيث الحاجة إلى التغيير الجذري في أوضاع مختلفة، بينما التنمية في الدول المتقدمة هي تنمية لأوضاع لا تعد مختلفة.

يتضح الاختلاف بين مفهوم التنمية في اللغة العربية عنه في اللغة الإنجليزية، حيث يشتق لفظ التنمية من نَمَى بمعنى الزيادة والانتشار. أما لفظ النمو من نما -ينمو- نماء فإنه يعني الزيادة ومنه ينمو نمواً. وإذا كان لفظ النمو أقرب إلى الاشتقاق العربي الصحيح، فإن إطلاق هذا اللفظ على المفهوم الأوروبي يشوه اللفظ العربي. فنماء يعني أن الشيء يزيد حالاً بعد حال من نفسه، لا بالإضافة إليه.

وطبقاً لهذه الدلالات لمفهوم التنمية، فإنه لا يعد مطابقاً للمفهوم الإنجليزي **development** الذي يعني التغيير الجذري للنظام القائم واستبداله بنظام آخر أكثر كفاءة وقدرة على تحقيق الأهداف، وذلك وفق رؤية المخطط الاقتصادي (الخارجي غالباً) وليس وفق رؤية جماهير الشعب وثقافتها ومصالحها الوطنية بالضرورة.

ويلاحظ أن شبكة المفاهيم المحيطة بالمفهوم الإنجليزي تختلف عن نظيراتها المحيطة بالمفهوم العربي. فعلى سبيل المثال تعالج ظاهرة النمو في المفهوم العربي الإسلامي كظاهرة جزئية من عملية الاستخلاف التي تمثل إطار حركة المجتمع وتحدده، وكذلك نجد مفهوم الزكاة الذي يعني لغة واصطلاحاً الزيادة والنماء الممزوجة بالبركة والطهارة.

وسمي الإخراج من المال زكاة وهو نقص منه مادياً بمعايير الاقتصاد، في حين ينمو بالبركة أو بالأجر الذي يثاب به المزكي، ويتضح من ذلك أن مفهوم النمو في الفكر الإسلامي يعبر عن الزيادة المرتبطة بالطهارة والبركة وأجر الآخرة وإن لم يتجاهل مع هذا "الحياة الطيبة" في الدنيا، بينما يركز مفهوم **development**، على البعد الدنيوي من خلال قياس النمو في المجتمعات بمؤشرات مادية في مجملها، حيث تقوم المجتمعات بالإنتاج الكمي، بصرف النظر عن أية غاية إنسانية، وتهتم بالنجاح التقني ولو كان مدمراً للبيئة ولنسيج المجتمع، وتؤكد على التنظيم الاجتماعي ولو أدى إلى الاضطهاد للآخر⁵.

ويقصد بالتنمية توفير عمل منتج ونوعية من الحياة الأفضل لجميع الشعوب، وهو ما يحتاج إلى نمو كبير في الإنتاجية والدخل وتطوير للمقدرة البشرية، وحسب هذه الرؤيا فإن هدف التنمية ليس مجرد زيادة الإنتاج بل تمكين الناس من توسيع نطاق خياراتهم. وهكذا، فعملية التنمية هي عملية تطوير القدرات وليست عملية تعظيم المنفعة أو الرفاهية الاقتصادية فقط، بل الارتفاع بالمستوى الثقافي والاجتماعي

⁵ جفال عبد الحميد وسيدى دريس عمار، التنمية الصحية وعلاقتها بالتنمية البشرية، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2015. ص ص 16-18.

والاقتصادي⁶. والتنمية في معناها العام والشامل، هي عملية تغيير مخطط تلحق بالبناء الاجتماعي بما يشمل من أنساق اقتصادية، واجتماعية، وسياسية، وتعليمية... إلخ، ويكون هدفها هو إعلاء قيمة الإنسان من خلال تمتعه بالحرية الفكرية والاجتماعية، والقضاء على الفقر والبطالة، والتميزات الطبقية والتمتع بمستوى معيشي لائق طبقا لمحددات العصر وإمكانات المجتمع⁷.

والى جانب مصطلح التنمية، ظهر مفهوم جديد وهو التنمية المستدامة. حيث استحوذ هذا الأخير على اهتمام العالم خلال السنوات المنصرمة، وهذا على صعيد الساحة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية العالمية، حيث أصبحت الاستدامة التنموية مدرسة فكرية عالمية تنتشر في معظم دول العالم النامي والصناعي على

حد سواء، وتتبنها هيئات وتطالب بتطبيقها، إذ عقدت من أجلها القمم والمؤتمرات والندوات⁸. ومنذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية الذي انعقد في ريو دي جانيرو في عام 1992، حظي مصطلح التنمية المستدامة برواج متزايد في المؤسسات الدولية والدوائر الرسمية وأوساط المجتمع المدني.

وبالنظر لحدثة المصطلح، فقد تعددت المفاهيم التي أعطيت له لدرجة الغموض والخلط والتشويش أحيانا. وقد حاول باحثون ومهتمون بأمور التنمية والبيئة تجاوز ضبابية المفهوم بتحديد مبادئ تعريفية له تحقق حدا أدنى من الإتفاق حوله⁹. ومن أكثر التعريفات شمولية وانتشارا هو تعريف اللجنة العالمية للبيئة والتنمية "لجنة برانتلاند"، وقد تم تبني هذا التعريف في المحافل الدولية على نطاق واسع حيث تم تعريف التنمية المستدامة على أنها: "تنمية تسمح بتلبية احتياجات ومتطلبات الأجيال الحاضرة دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها"¹⁰.

3.1.1- التنمية الصحية المستدامة:

تعتبر الصحة من أساسيات تحقيق التنمية المستدامة، وذلك لأنها تربط بين ركائزها الثلاث، البيئية والاجتماعية والاقتصادية¹¹، هي من جهة تمثل أحد مؤشرات التنمية التي تصنف ضمن البعد الاجتماعي وأحد

⁶ بوشنغير إيمان ورقامي محمد، دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة جيل حقوق الإنسان، العدد 2، جوان 2013. ص 39.

⁷ أحمد على حجازي، منظمات المجتمع المدني والتنمية، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2002. ص 31.

⁸ بوشنغير إيمان ورقامي محمد، مرجع سابق، ص 37.

⁹ بلباي إكرام، المنظمات الدولية غير الحكومية ومستقبل التنمية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد 1، 2018. ص 115.

¹⁰ بوشنغير إيمان ورقامي محمد، المرجع السابق ص 40.

¹¹ تتميز التنمية المستدامة بأبعاد متعددة ومختلفة تتداخل فيما بينها، وبالتالي فإن التركيز عليها من شأنه إحراز تقدم في تحقيق التنمية المستدامة. وتتمثل هذه الأبعاد في: الأبعاد الاجتماعية والأبعاد الاقتصادية والأبعاد البيئية، وتتمثل هذه الأبعاد الرئيسية لها.

1. البعد الاقتصادي: النظام الاقتصادي المستدام هو النظام الذي يسمح بإنتاج السلع والخدمات لإشباع الإنسانية وتحقيق الرفاهية بشكل مستمر دون أن يؤدي ذلك إلى الإضرار بالبيئة الطبيعية، وهذا يفرض تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك للحد من هدر الموارد الطبيعية، والبحث عن

المؤثرات فيها على مستوى البعد الاقتصادي، من جهة أخرى فالاهتمام بصحة الفرد يعني خلق رأس مال بشري يمكن استخدامه بشكل أفضل، ويعمل على زيادة الإنتاج والتقدم. وكل هذا ينبغي أن يتحقق وفق أطر ومبادئ تحمي وتراعي البيئة. وبناء على ذلك عملت الدول على الاهتمام بالصحة من خلال تجهيز المستشفيات وتكوين الأطباء، وكل هذا يتطلب موارد مالية ضخمة. وعليه، فإنه أصبح لزاما على الدول أن تنفق أموال في سبيل الوصول إلى نتائج صحية مرضية وقد تنفق ولا تصل.

وتعرف التنمية الصحية المستدامة بأنها نظام معقد من المدخل المتفاعل للاستعادة وإدارة وتحسين صحة الإنسان، التي لها قاعدة إيكولوجية قابلة للاستمرار بيئيا واقتصاديا واجتماعيا إلى أجل غير مسمى، التي تعمل بانسجام مع الجسم البشري والبيئة غير البشرية على حد سواء، والذي لا ينتج عنه آثار غير عادلة أو غير متناسبة على أي عنصر هام يساهم في نظام الرعاية الصحية، بالإضافة إلى الحفاظ على البيئة. كما ينبغي للمنشأة المستدامة أن تمكن مقدمي الرعاية الصحية من تحقيق أهداف الصحة والسلامة مع الحفاظ على الجدوى الاقتصادية والحد من استهلاك الموارد¹².

من هذا المنطلق، جاء المؤتمر الدولي للرعاية الصحية الأولية الذي انعقد في "ألما آلتا" في عام 1987، والذي شكل انطلاقة مهمة في سبيل النضال من أجل الصحة، من بين ما جاء في النص ما يلي: "الحكومات مسؤولة عن صحة شعوبها ولا يمكن الوفاء بهذه المسؤولية إلا باتخاذ تدابير صحية واجتماعية كافية، وينبغي بلوغ جميع شعوب العالم بحلول العام الألفين مستوى من الصحة يمكنها أن تحيا حياة منتجة اجتماعيا واقتصاديا".

إن العديد من التقارير والدراسات أثبتت أن الفروقات في المؤشرات الصحية بين الدول، ما هي إلا انعكاسات للفروقات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولئن كانت الصحة غاية أساسية من غايات

الأساليب الفعالة لتلبية الحاجات الاقتصادية دون الأضرار بالبيئة للتقليل من تلوث الهواء، والمياه، والتربة، وبالتقليل قدر الإمكان من النفايات السائلة والصلبة أو معالجتها لتفادي آثارها الملونة للمياه السطحية والجوفية، والتربة وما قد ينجم عن ذلك من أمراض وأوبئة.

2. البعد الاجتماعي: الاستدامة في بعدها الاجتماعي، تعني العدالة في توزيع الثروة بين أفراد المجتمع وإيصال الخدمات الضرورية كالصحة، التعليم والسكن إلى الفئات الفقيرة والقضاء على الفوارق الاجتماعية بين سكان الأرياف، والمدن والمساواة في النوع الاجتماعي وإتاحة المشاركة السياسية ومشاركة هؤلاء السكان في اتخاذ القرارات لاشاعة الحرية وتطبيق الديمقراطية.

3. البعد البيئي: تفرض التنمية المستدامة في بعدها البيئي ضرورة المحافظة على قاعدة ثابتة من الموارد الطبيعية باتباع أنماط الإنتاج واستغلالها بشكل عقلاني لتجنب الاستنزاف الزائد للموارد المتجددة وغير المتجددة لضمان التنوع الحيوي، ونقاء الهواء وخصوصية التربة والمحافظة على التنوع البيولوجي، ويركز المختصون في مجال البيئة في مقاربتهم للتنمية المستدامة على مفهوم الحدود البيئية التي تعني أن لك نظام طبيعي له حدودا لا يمكن تجاوزها من الاستغلال، وأن فرط استغلال هذه الموارد يعني تدهور النظام البيئي، والسبيل الوحيد لحماية هذا النظام هو الحد من اتباع أنماط الإنتاج والاستهلاك البيئية، مثل: استنزاف المياه الجوفية والسطحية، وقطع أشجار الغابات وغيرها.

ينظر: سمار نبيلة ودراوزي ياسمين، أبعاد التنمية المستدامة في المنظور العلمي والمنظور الإسلامي، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 18، العدد 02، 2020. ص ص 78-79.

¹²رزقي نور الهدى وكلاش مريم، دور النفقات الصحية في تحقيق التنمية الصحية المستدامة في الجزائر للفترة 2000-2018 بالمقارنة مع تونس والمغرب -دراسة تحليلية-، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 10، العدد 2، 2020. ص ص 55-56.

التنمية فإن القدرة على التنمية نفسها تتوقف على الصحة. على هذا الأساس شددت القمم والمؤتمرات العالمية المتتالية على الاهتمام بالتنمية الصحية المستدامة، وهذا ما أكدته البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة الصحة العالمية على الدور المحوري للاستثمار في رأس المال البشري عن طريق الصحة كمطلب أساسي لتحقيق التنمية الصحية المستدامة¹³.

حيث يمكن اعتبار التنمية الصحية على أنها وسيلة وغاية، تسعى التنمية المخططة إلى تفعيلها في الوسط المجتمعي، نظرا لارتباطها بمختلف الأنساق في البناء الاجتماعي، باعتبار أن عملية التنمية تهدف إلى تغيير الواقع بما في ذلك الجانب الصحي، ولذلك تطلق على هذه العملية اصطلاح التنمية الصحية، وهي تستهدف تحسين الحياة الصحية العامة للإنسان، إلى جانب نشر الوعي الصحي بهدف إحلال ثقافة صحية في المجتمع، والتي تعد مطلبا هاما في المجتمع، وهو ما يمكن أن تعبر عنه المخططات التنموية.

وهناك المفهوم الإجرائي للتنمية الصحية والذي يقصد بها مجموعة البرامج التي تعني بالقطاع الصحي على اختلاف أنواعه (نوعية الخدمات، العتاد المستعمل، التكنولوجيا المعتمدة..) والتي يكون هدفها تنمية القطاع الصحي والرقمي به إلى درجات أعلى مما هي عليه¹⁴.

كما أكد نص المبدأ الأول من إعلان ريو للبيئة والتنمية على أن: "البشر في صميم الاهتمامات المتعلقة بالتنمية المستدامة، ويحق لهم أن يحيوا حياة صحية ومنتجة في وئام مع الطبيعة"، فلا يمكن تحقيق التنمية المستدامة مع نقشي الأمراض المهلكة، كما يتعذر الحفاظ على صحة السكان دون وجود تنمية مستدامة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية. فعلى سبيل المثال، فتك فيروس كورونا منذ ظهوره أواخر سنة 2019 بملايين البشر، وكذلك الأمر بالنسبة لفيروس نقص المناعة البشرية الذي فتك أيضا بملايين البشر في أكثر سنوات أعمارهم الإنتاجية، كما أنه لا يزال تلوث الماء والهواء يؤدي بحياة الملايين كل عام، أغلبهم من سكان الدول النامية.

فالصحة الجيدة تعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتساهم في الاستقرار الاقتصادي والحماية البيئية. لذلك فإنه من أهم غايات التنمية المستدامة هو حق كل إنسان بالتمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه، خاصة وأن هناك اتساعا لمفهوم الصحة، فلم يعد مفهومها يقتصر على عدم وجود المرض، بل تعداه ليشمل حالة كاملة من الأداء العقلي والجسدي، وبذلك يتسع مفهوم الصحة ليشمل ميادين أخرى ذات تأثير مباشر عليها، إذ أن العديد من العوامل الحاسمة في ميدان الصحة والمرض تقع

¹³لامية حمائية وعبون زرقين، التنمية الصحية المستدامة ونتائجها على المورد البشري -دراسة مقارنة الجزائر تونس والمغرب-، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 9، ديسمبر 2015، ص 257.

¹⁴جفال عبد الحميد وسبيدي دريس عمار، مرجع سابق، ص ص 22-23.

خارج نطاق التحكم المباشر لقطاع الصحة، ويقترن بالقطاعات البيئية والمياه والصرف الصحي والزراعة والتعليم والحياة الحضرية والريفية والتجارة والسياحة والإسكان والأمن. ويتمثل التصدي لسلبات هذه العوامل مفتاحا لقيام تنمية صحية مستدامة، بمعنى تحسن مطرد في قطاع الصحة على المدى الطويل¹⁵.

2.1- ثانيا: مؤشرات التنمية الصحية المستدامة:

تم تطوير عدد من المؤشرات للتعريف بالحالة الصحية لمختلف الدول، والتي تعتبر بمثابة مؤشرات لقياس التنمية الصحية المستدامة في بلد ما، تشتمل أهم هذه المؤشرات على ما يلي:

العمر المتوقع عند الولادة: يتمثل في عدد السنوات التي من المتوقع أن يحياها الطفل حديث الولادة، في حالة استمرار أنماط الوفاة السائدة وقت ولادته على ما هي عليه طوال حياته.

معدل وفيات الرضع: وهو مؤشر يقيس عدد وفيات الأطفال دون عمر السنة الذين ولدوا أحياء، ويكون ذلك المؤشر لكل ألف ولادة حية لفترة زمنية تعادل السنة الواحدة.

معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة: يتمثل في متوسط العدد السنوي لوفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل ألف يولدون أحياء خلال السنوات الخمس السابقة.

نسبة وفيات الأمهات: وهو مؤشر لعدد وفيات الأمهات خلال فترة الحمل أو بعدها بـ 42 يوما بغض النظر عن فترة ومكان الحمل، ويكون ذلك المؤشر لكل 100000 ولادة حية خلال مدة سنة واحدة¹⁶.

نسبة الإنفاق الصحي: أي الإنفاق على المستشفيات والمراكز الصحية والعيادات وخطط التأمين الصحي وتنظيم الأسرة منسوبا إلى إجمالي الإنفاق الحكومي أو الإنتاج المحلي الإجمالي.

الحصول على الخدمات الصحية: وهو النسبة المئوية للسكان الذين يمكنهم الحصول على الخدمات الصحية المحلية الملائمة سيرا على الأقدام أو باستخدام وسائل الانتقال المحلية فيما لا يزيد عن ساعة.

وهناك اختلاف على مستوى المؤسسات الدولية المعنية في استخدام مثل هذه المؤشرات، فمثلا منظمة اليونسيف تعتمد معدل وفيات الأطفال كمؤشر للحالة الصحية وتحقيق التنمية الصحية لبلد ما، في حين تعتمد المنظمة العالمية للصحة العمر المتوقع عند الولادة كمؤشر بعد تعديله، ليأخذ في الاعتبار

¹⁵ بومعروف إلياس وعماري عمر، من أجل تنمية صحية مستدامة في الجزائر، مجلة الباحث، عدد 7، 2009. ص ص 28-29.

¹⁶ رزقي نور الهدى وكلاش مريم، مرجع سابق، ص 56.

المعلومات المتوفرة حول البيئة وتاريخ الأمراض. كما تم استخدام مؤشرات الوفيات لاستكشاف أهم العوامل المحددة للحالة الصحية على مستوى الدول، حيث تم تقدير نموذج للانحدار باستخدام لوغاريتم معدل وفيات الأطفال كمتغير معتمد، ومتوسط دخل الفرد ونصيب الإنفاق العام في قطاع الصحة المحلي الإجمالي كأهم المتغيرات المفسرة، بالإضافة إلى متغيرات أخرى.

2- المحور الثاني: تعزيز التنمية الصحية المستدامة

من أجل التعرف على سبل تعزيز التنمية الصحية المستدامة، لا بد من التطرق إلى التحديات التي تواجه هذه الأخيرة (أولاً)، الاهتمام بالصحة ضمن خطط التنمية المستدامة (ثانياً)، وكذا أسس وسبل تحقيق التنمية الصحية المستدامة (ثالثاً).

1.2- أولاً: التحديات التي تواجه التنمية الصحية المستدامة:

يواجه التقدم المستمر نحو تحقيق الأهداف الإنمائية أربعة تحديات هامة. الأول هو التحولات الرئيسية في الهياكل العمرية للبلدان، إذ أن البلدان ذات الدخل المنخفض ولديها أعداد كبيرة من الأفراد، وارتفاع نسب سكانها دون سن 24 عاماً. ويمكن لهؤلاء الشباب، أن يقوموا باستثمارات مناسبة وأن يكونوا مورداً حيوياً للتنمية، وهو عائد ديمغرافي. وعلى النقيض من ذلك، فإن شيخوخة السكان هي سمة من سمات البلدان المرتفعة والمتوسطة الدخل التي ستزداد خلال العقود المقبلة. وتؤدي الشيخوخة، إلى جانب أنماط الاستهلاك ونمط الحياة غير المستدامة، وهذا أحد أهم التحديات التي تواجه التنمية المستدامة في القرن الحادي والعشرين. والتحدي الثاني هو إن جميع البلدان تحتاج إلى تطوير القدرات والتفكير بشكل خلاق ومبتكر لتوفير الصحة إذ ليس فقط لكل من مراحل الحياة، ولكن أيضاً لكل شخص في جميع أنحاء الحياة، سواء الاجتماعية والاقتصادية، والصحة. والتحدي الثالث تتطلب مواصلة تطوير مؤسسات الصحة العامة الوطنية والعالمية وصيانتها وتحديث أولوياتها، وجمع البيانات والتحليل والتقدم التكنولوجية. والتحدي الرابع هو انتقال السكان إلى المناطق الحضرية ويواجهون نقصاً في الهياكل الأساسية والخدمات، ويتعرضون لعدد كبير من المخاطر البيئية والاجتماعية على الصحة مثل تلوث الهواء في الأماكن المغلقة وفي الهواء الطلق، والاكتظاظ، ونقص المياه والصرف الصحي، وظروف العمل السيئة.

2.2- ثانياً: الصحة ضمن خطة التنمية المستدامة 2030:

في سبتمبر 2015، اجتمع رؤساء الدول والحكومات في المقر الرئيسي للأمم المتحدة للاتفاق حول جيل جديد من الأهداف يتضمن 17 من أهداف التنمية المستدامة و179 غاية مرتبطة بها، كي يحل محل الأهداف الإنمائية للألفية، وبنفس التاريخ اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة النص النهائي

لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، حيث تدخل أهداف التنمية المستدامة حيز التنفيذ في يناير 2016، وتتسم بطابع عالمي وبقابلية التطبيق الشامل¹⁷.

وجاء الهدف الثالث تحت عنوان: "الصحة الجيدة والرفاه"، حيث تلتزم أهداف التنمية المستدامة التزاما جريئا بإنهاء أوبئة السل والملاريا والإيدز والأمراض السارية الأخرى بحلول عام 2030. ويشمل السعي لتحقيق هذا الهدف تحقيق التغطية الصحية الشاملة¹⁸، وتوفير سبل الحصول على الأدوية واللقاحات الآمنة بأسعار معقولة للجميع. كما يعد دعم البحث والتطوير في مجال اللقاحات جزءا أساسيا من هذه السعي أيضا.

وقد نجحت الأهداف الإنمائية للألفية في تركيز الاهتمام والموارد العالمية على تحديات عالمية محددة وملحة، منها الجوع وصحة الأم والطفل وفيرس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا. ووضعت هذه المسائل على رأس جدول الأعمال العالمي، ودُعيت الوكالات الدولية، والحكومات، والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، وشركات القطاع الخاص، وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة إلى العمل معا من أجل تحقيق تلك الأهداف. ونتيجة لذلك، انخفض الفقر المدقع بمقدار النصف، وأحرز تقدم كبير في مكافحة الملاريا والسل، وحظي أكثر من ملياري شخص بإمكانية الوصول إلى مياه شرب أكثر أمانا.

ومع ذلك، وكما هو الحال مع العديد من الغايات العالمية، وإلى جانب مواطن القوة والنجاحات التي تحققت، هناك أيضا تحديات ومواطن ضعف. فقد كان التقدم المحرز متفاوتا، داخل البلدان ذاتها وفيما بينها على السواء. وعلى الرغم من تراجع نقص التغذية المزمن ووفيات الأطفال والوفيات النفاسية، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به. وقد قلص التثقيف العام والفحوص التشخيصية السريعة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من عدد حالات الإصابة الجديدة، وباتت العلاجات الأكثر فعالية تسمح للمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية بالعيش لوقت أطول. غير أن إمكانية الحصول على العلاج ينبغي أن تنتشر على نطاق أوسع، كما ينبغي الوقاية من حدوث حالات إصابة جديدة، والحد من الوصمة والتمييز.

¹⁷ أحمد مسعودي ونور الصباح عنكوش، السياسات العامة الصحية في الجزائر ودورها في تحقيق غاية خفض نسبة الوفيات النفاسية من خطة التنمية المستدامة 2030، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 10، العدد 3، جويلية 2021، ص 67.

¹⁸ باختصار، تسعى التغطية الصحية الشاملة إلى كفالة أن تكون لجميع الناس إمكانية الوصول إلى الخدمات الصحية الجيدة التي يحتاجونها دون أن يعانون من صعوبات مالية. وهي تدعم زيادة الإنصاف في النتائج الصحية، لأنها تتيح حتى لأشد الناس فقرا إمكانية تحمل نفقات الرعاية اللازمة. وتدعم كذلك اعتماد نهج قائم على مجمل مجرى الحياة من خلال معالجة المسائل الصحية في جميع الأعمار. وعند تنفيذ هذه التغطية تنفيذًا سليما، فستلبي الطلب على الرعاية الأساسية للجميع، وستدعم الخدمات التعزيزية والوقائية والعلاجية والسكنة وخدمات إعادة التأهيل. وأخيرا، يمكن أن تُنفذ التغطية الصحية الشاملة بطريقة تقيد من المحددات الاجتماعية والبيئية للصحة، بما في ذلك الاختيارات السلوكية (الأنماط الغذائية، وممارسة التمارين الرياضية، ونوعية الهواء، وتعاطي التبغ، وما إلى ذلك). أنظر: لورين باريدو وآخرون، أهداف التنمية المستدامة وصحة أفضل في عام 2030، موقع الأمم المتحدة، تاريخ الزيارة: 2022-02-04، على الرابط: <https://www.un.org/ar/chronicle/article/20252>

وشجعت الأهداف الإنمائية للألفية تدخلات محددة لفائدة الفئات السكانية الفرعية، خاصة الحوامل والأطفال دون سن الخامسة، بدلا من استهداف كل الناس. غير أن بعض البلدان سعت إلى تحسين المؤشرات من خلال استثمارات في نظمها الصحية من أجل دعم جميع السكان، مما أسفر عن إحراز تقدم هائل في صحة جميع الناس من جميع الأعمار. وركزت بلدان أخرى تدخلاتها على تقديم الخدمات الصحية للحوامل والأطفال الصغار إلى حد كبير، ولم تشهد إلا القليل من التحسن في الصحة العامة لعموم السكان. ولذلك فإن هناك حاجة لخطة جديدة من أجل إعطاء الأولوية للإنصاف في النتائج، ومعالجة النظم الصحية، إضافة إلى استهداف أمراض محددة.

وعلاوة على ذلك، شهد العبء العالمي للأمراض تحولا كبيرا في السنوات الثلاثين الماضية، حيث زادت الحاجة إلى التركيز على النظم الصحية. وتُعد الأمراض غير السارية مثل السكتة والسرطان والسكري مسؤولة عن نسبة متنامية من الوفيات وحالات الاعتلال في البلدان المتقدمة والبلدان النامية على السواء. وأدى النمو الاقتصادي السريع في العديد من البلدان النامية، في واقع الأمر، إلى تركها تواجه مفارقة شكلت تحديا أمامها؛ إذ هناك في المناطق الأشد فقرا والنائية جدا الكثير مما ينبغي عمله بشأن خطة الأهداف الإنمائية للألفية، في حين يزداد السكري وأمراض القلب في المدن الأكثر ثراء. وحتى داخل نفس الأسر المعيشية، قد تجعل الديناميات الأسرية بعض أفراد الأسرة يعانون من نقص في السرعات الحرارية أو المغذيات الدقيقة، في حين قد يعاني آخرون من السمنة. ونحن نتطلع إلى المستقبل، نحن بحاجة إلى خطة تنمية لما بعد عام 2015 تكون قادرة على دعم البلدان في معالجة جميع تلك المسائل.

إلى مؤخرة الاهتمامات تلعب دورا أكبر بكثير في صحتنا ورفاهيتنا بشكل عام. وتمثل الصحة العقلية إحدى هذه المسائل. وهناك توافق متزايد في الآراء على أننا في حاجة إلى المزيد من العمل من أجل الحد من وصم الأمراض العقلية وتقديم خدمات الصحة العقلية للناس. وتمثل معالجة جودة الهواء داخل البيوت وخارجها، وجودة المياه، وغيرها من المحددات البيئية للصحة مثالا آخر في هذا السياق. وعليه فإن معالجة هذه المسائل أمر حاسم في حماية الصحة العالمية، وينبغي أن تلعب دورا أكبر في خطة التنمية لما بعد عام 2015¹⁹.

وتتمثل مقاصد الهدف الثالث في:

- خفض النسبة العالمية للوفيات النفسية إلى أقل من 70 حالة وفاة لكل 100 000 مولود حي بحلول عام 2030

¹⁹لورين باريدو وآخرون، مرجع سابق.

إكرام بلباي

- وضع نهاية لوفيات المواليد والأطفال دون سن الخامسة التي يمكن تقاديها بحلول عام 2030، بسعي جميع البلدان إلى بلوغ هدف خفض وفيات المواليد على الأقل إلى 12 حالة وفاة في كل 1 000 مولود حي

- وضع نهاية لأوبئة الإيدز والسل والملاريا والأمراض المدارية المهملة ومكافحة الالتهاب الكبدي الوبائي والأمراض المنقولة بالمياه والأمراض المعدية الأخرى بحلول عام 2030

- تخفيض الوفيات المبكرة الناجمة عن الأمراض غير المعدية بمقدار الثلث من خلال الوقاية والعلاج وتعزيز الصحة والسلامة العقليتين بحلول عام 2030

- تعزيز الوقاية من إساءة استعمال المواد، بما يشمل تعاطي المخدرات وتناول الكحول

- خفض عدد الوفيات والإصابات الناجمة عن حوادث المرور إلى النصف بحلول عام 2020

- ضمان حصول الجميع على خدمات رعاية الصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك خدمات ومعلومات تنظيم الأسرة والتوعية الخاصة به، وإدماج الصحة الإنجابية في الاستراتيجيات والبرامج الوطنية بحلول عام 2030

- تحقيق التغطية الصحية الشاملة، بما في ذلك الحماية من المخاطر المالية، وإمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأساسية الجيدة وإمكانية حصول الجميع على الأدوية واللقاحات الجيدة والفعالة والميسورة التكلفة

- الحد بدرجة كبيرة من عدد الوفيات والأمراض الناجمة عن التعرض للمواد الكيميائية الخطرة وتلوث وتلوث الهواء والماء والتربة بحلول عام 2030

- تعزيز تنفيذ الاتفاقية الإطارية لمنظمة الصحة العالمية لمكافحة التبغ في جميع البلدان، حسب الاقتضاء

- دعم البحث والتطوير في مجال اللقاحات والأدوية للأمراض المعدية وغير المعدية التي تتعرض لها البلدان النامية في المقام الأول، وتوفير إمكانية الحصول على الأدوية واللقاحات الأساسية بأسعار معقولة، وفقا لإعلان الدوحة بشأن الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية وبالصحة العامة، الذي يؤكد حق البلدان النامية في الاستفادة بالكامل من الأحكام الواردة في الاتفاق بشأن الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بأوجه المرونة اللازمة لحماية الصحة العامة، ولا سيما العمل من أجل إمكانية حصول الجميع على الأدوية

- زيادة التمويل في قطاع الصحة وتوظيف القوى العاملة في هذا القطاع وتطويرها وتدريبها واستبقائها في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، زيادة كبيرة
- تعزيز قدرات جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، في مجال الإنذار المبكر والحد من المخاطر وإدارة المخاطر الصحية الوطنية والعالمية²⁰.

3.1- أسس وسبل تحقيق التنمية الصحية المستدامة:

- إن تعزيز قدرة الأنظمة الصحية على توفير الخدمات الصحية الأساسية للجميع على أسس الكفاءة وسهولة المنال ويسر التكلفة للوقاية من الأمراض ومكافحتها ومعالجتها، بما يتماشى مع حقوق الإنسان والحريات الأساسية ويتفق مع القوانين المحلية والقيم الثقافية والدينية، يستدعي تحقيق مجموعة من التدابير على جميع المستويات. على هذا الأساس نجد الاهتمام الواسع لتقارير المؤتمرات ومؤتمرات القمة ذات الصلة التي تعقدها الأمم المتحدة والدورات الاستثنائية للجمعية العامة بما يلي:
- تحسين وتطوير إدارة الموارد البشرية العاملة في خدمة القطاع الصحي.
 - تعزيز إمكانية الحصول بصورة منصفة ومحسنة على خدمات الصحة الكفؤة والرخيصة، تشمل الوقاية على كافة مستويات النظام الصحي، والحصول على الأدوية الضرورية بأسعار ميسورة.
 - دمج المشاكل الصحية في الاستراتيجيات والسياسات والبرامج المتعلقة بالقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.
 - توجيه الجهود البحثية نحو القضايا لصحية ذات الأولوية -وتطبيق نتائج البحوث عليها- خاصة القضايا التي تمس الفئات السكانية الضعيفة والمعرضة للإصابة بالأمراض.
 - تعزيز تكافؤ الفرص في الحصول على خدمات الصحة والتعليم والتدريب والمعالجة والتكنولوجيا الطبية والاهتمام بالآثار الجانبية لسوء الصحة.
 - تقديم مساعدات تقنية ومالية إلى البلدان النامية التي تمر اقتصادياتها بمرحلة انتقالية لتنفيذ إستراتيجية الصحة للجميع، بما في ذلك أنظمة المعلومات الصحية وقواعد البيانات المتكاملة على تبني تنمية صحية.

²⁰مقاصد الهدف 3، موقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية، تاريخ الزيارة 26-02-2022، على الرابط: <https://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/sustainable-development-goals/goal-3-good-health-and-well-being.html#targets>

- إطلاق مبادرات دولية لبناء القدرات، تساعد في تقييم الروابط بين الصحة والبيئة، وتستفيد من المعارف المكتسبة من أجل تهيئة استجابات أكثر فعالية إزاء الأخطاء البيئية التي تهدد صحة الإنسان.
- نقل ونشر التكنولوجيا بشروط متفق عليها، تشمل إقامة شراكات متعددة المجالات مع القطاعين العام والخاص لتأمين الحصول على الخدمة الصحية.
- تعزيز برامج منظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية لتخفيض نسبة الوفيات والإصابات والأمراض المهنية، وربط الصحة المهنية بتحسين الصحة العامة كوسيلة لتعزيز الصحة العامة والتوعية الصحية²¹.

في الآونة الأخيرة، أدت التنمية المستدامة دوار هاما في إيجاد فوائد طويلة الأجل. ومن أجل البقاء على قيد الحياة، ينبغي لصناع القرار أن ينظروا في الآثار البيئية والاجتماعية، وليس فقط الاقتصادية والقضايا المدفوعة لاستدامة الأعمال هي القيمة الاقتصادية والسياسة البيئية ومشاركة أصحاب المصلحة. وتتعلق السياسة البيئية بمراقبة الإدارة البيئية من أجل إثبات قسم الأعمال التجاري. ويمكن أن ترتبط هذه السياسة بالأهداف البيئية التي تقي بالمهام التجارية. والبعد الاجتماعي هو إجراء معقد يتصل بعده معايير للنشاط البشري، مثل الأبعاد الأخلاقية والسياسية التي يمكن أن تقيس الاستدامة على مستوى المنظمات. يرتبط ذلك بمشاركة الموظفين والزبائن والموردين والمجتمعات المحلية التي تتأثر بنتائج النجاح. ويمثل مفهوم أصحاب المصلحة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، في حين يتناول مفهوم دوره حياة المنتج البعد البيئي لقياس الأداء. وقد ازدهرت البحوث المتعلقة بالتنمية المستدامة خلال السنوات القليلة الماضية. ويمكن أن تنطبق التنمية المستدامة على عدة مسائل مثل إدارة اللوجستيات. تزايد الاهتمام باستدامة برامج التدخل الصحي في جميع بلدان العالم، ولكن لا يوجد إجماع يذكر على التعريفات المفاهيمية والتشغيلية للاستدامة. فضلا عن إنه لا تزال قاعدة المعرفة التجريبية حول محددات الاستدامة في مرحلتها المبكرة.

ويتطلب التخطيط للاستدامة، أولاً، فهماً واضحاً لمفهوم الاستدامة والمؤشرات التشغيلية التي يمكن استعمالها في مراقبة الاستدامة بمرور الوقت. لذا نرى أن تشمل الفئات الهامة على المؤشرات الآتية:

- الحفاظ على الفوائد الصحية التي تتحقق من خلال برنامج أولي.
- مستوى إضفاء الطابع المؤسسي على برنامج داخل منظمة.
- تدابير لبناء القدرات في المجتمع المتلقي.

²¹لامية حمائية وعبود زرقين، مرجع سابق، ص ص 258-259.

ثانياً، يتطلب التخطيط للاستدامة استعمال المدخل والاستراتيجيات البرمجية التي تفضل صيانة البرنامج على المدى الطويل. نقترح أن التأثيرات المحتملة على الاستدامة قد تنبع من ثلاث مجموعات رئيسة من العوامل:

- عوامل تصميم المشروع والتنفيذ.
- عوامل ضمن الإطار التنظيمي.
- عوامل في البيئة المجتمعية الأوسع.

ويمكن للجهود المستقبلية لتطوير برامج التدخل الصحي المستدام في المجتمعات أن تبني على المفاهيم والاستراتيجيات المقترحة²².

الخاتمة:

من خلال دراستنا لموضوع التنمية الصحية المستدامة، توصلنا إلى مجموعة من النتائج التي نتبعها بالتوصيات اللازمة:

النتائج:

تقوم التنمية الصحية على ثلاث عناصر أساسية وهي: العدالة، المشاركة والاستمرارية، بمعنى ضمان الوصول العادل لكل أفراد المجتمع إلى الخدمة الصحية من ناحية والمشاركة في تحقيقها من ناحية أخرى. لأن الفرد هو أساس التنمية وهدفها لا تقوم بدونه، ولأنها عملية تحتاج إلى العديد من المجهودات والخطط والبرامج الشاملة سواء تعلق الأمر بالموارد المادية البشرية أو المالية. كما لا بد أن تشمل المنفعة الأجيال الحالية والمستقبلية لأن هذا ما يضمن استمرارية التنمية الصحية.

إن مسألة التنمية الصحية المستدامة تتطلب مشاركة كافة الأطراف ذات العلاقة في عملية التخطيط وبناء نظام صحي ووضع البرامج الكفيلة بالنهوض بالمستوى الصحي، وتعزيز الشراكات المسؤولة وجميع الابتكارات في جميع القطاعات ذات الصلة بالصحة.

إن اتساع مفهوم الصحة وسع من مفهوم وأبعاد التنمية الصحية، إذ انتقل من البعد الخاص بالمستوى الصحي إلى مجموع الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ذات الصلة بحياة السكان.

²² علي عيودي نعمه الجبوري، التنمية الصحية المستدامة: التحديات والاتجاهات المستقبلية مدخل بيئي إقتصادي اجتماعي، مجلة تنمية الموارد البشرية للدراسات والأبحاث، المركز الديمقراطي العربي ألمانيا- برلين، العدد 6، أكتوبر 2019. ص ص 6-7.

التوصيات:

دعم عملية النهوض بالتنمية الصحية واستدامتها من خلال تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تؤثر بشكل كبير على حياة الفرد.

الاعتماد على سياسة صحية رشيدة تقوم على مبدأ الشراكة مع مختلف الفواعل ذات العلاقة بالصحة، سواء على المستوى المحلي أو العالمي.

لا بد من الاعتماد على المعلومات والبحوث بهدف تطوير المجال الصحي وتحديثه للتماشي مع المستجدات.

ضرورة وضع إطار قانوني يستجيب للمتغيرات والتحديات التي من شأنها التأثير على الوضع الصحي للأفراد وتهدهده.